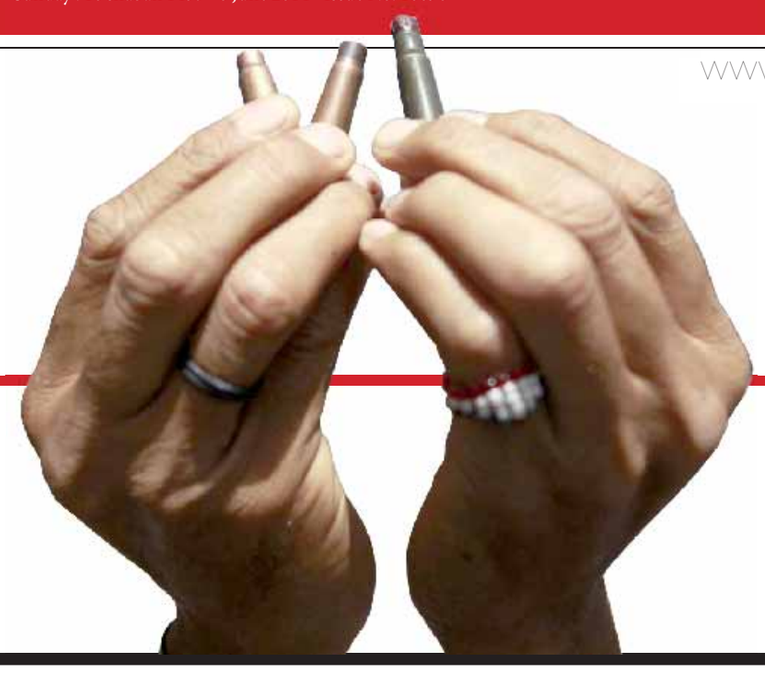

القاعدة ركزت هجماتها على 13 محافظة تصدرتها حضرموت والأمانة وأبين والبيضاء

● إن الارهاب بأفكاره المتطرفة والمنغلقة أثبت أن كل أعمال عناصره وقياداته تعتمد على القتل وسفك للدماء ؛ والتخريب والتدمير ؛ الرعب والتشرد ؛ التطرف والانحراف ؛ الحقد والتعصب ؛ الابتذال والارتهان.

"الإرهاب" الداء العابر للحدود .. علاجه صرامة المواجهة

كتب| محمد العزيزي

● وجه أبطال القوات المسلحة والأمن خلال الأسابيع الماضية صفعة قوية لقوى الشر والإرهاب من عناصر تنظيم القاعدة ؛وأحكمت قوات الجيش والأمن المسنودة من اللجان الشعبية سيطرتها على محافظتي شبوة وأبين أكبر وأكثر المدن التي كانت القاعدة تعتقد أنها المعقل لمقاتليها ومنطلق تحركاتها لتنفيذ جرائم القتل والاعتداء على المنشآت الحكومية والخاصة والمعسكرات في بقية المحافظات .. أبناء المؤسستان العسكرية والأمنية أثبتوا للعالم أجمع أن القاعدة ومن انضوى تحت لوائها ما هم إلا عناصر ظلامية ضالة تم القضاء عليهم ودكت معاقلهم وأوكارهم ومخابئهم ؛وتكبدت تلك العناصر الضالة خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد والمعدات وكل الممتلكات التي كانت تستعد بها لتنغيص حياة أبناء اليمن عموما والعالم بمصالحه خاصة ..

إن الإرهاب بأفكاره المتطرفة والمنغلقة أثبت أن كل أعمال عناصره وقياداته تعتمد على القتل وسفك للدماء ؛والتخريب والتدمير ؛الرعب والتشرد ؛التطرف والانحراف ؛الحقد والتعصب ؛الابتذال والارتهان ؛ .. يشير كثير من الخبراء والباحثين بشأن القاعدة أن الإرهاب بمبادئه وأفكاره يعد خطر عالمياً ومرضاً يجب تكاتف كل العالم ضده لأنه داء عالمي عابر للحدود وقاتل للشعوب .. وانه أنتج مطلع سبعينيات القرن الماضي بمشاركة دول عالمية واستخدم لأغراض سياسية واستهداف وزعزعت أمن واستقرار بعض الدول ليتحول بعد ذلك إلى مرض وكابوس يجوب العالم ولم يستثن أحد الرئيس عبد ربه منصور هادي تحدث في هذا الجانب مراراً وتكراراً وفي غالب المناسبات أن اليمن أول من اكتوى بنيران الإرهاب العابر للحدود منذ العام 2001م ؛وأن مواجهة هذه العناصر الإرهابية والتخريبية يجب أن تواجه بحزم وأنه لا هوادة ولا تهاون أو تفاوض مع الإرهاب وعناصره .

عسكريون من مواقع الشرف والبطولة في محافظتي شبوة وأبين تحدثوا للصحيفة أنهم عازمون على تطهير البلاد من رجس وشرور العناصر الإرهابية وأن القيادة السياسية ووزارة الدفاع والداخلية ومعها كل الشرفاء عازمة على العمل في مكافحة الإرهاب وكسر شوكته ومطاردة وتتبع وملاحقة عناصر الإرهاب أينما وجدوا وحيث ما كانوا .. مؤكدين على أهمية ملاحقتهم وتطهير البلاد من شرورهم ومحاصرة تحركاتهم وأفكارهم التي دمرت الوطن ؛وتسببت أعمالهم الإجرامية بالعبث بكل مقدرات ومقومات الحياة والتنمية والاستقرار في بلادنا .

وبهذا الخصوص يقول الأخ حسين باصالح رئيس منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات بمحافظة حضرموت: إن الإرهاب يؤدي إلى عرقلة سير المجتمعات نحو السلوك الديمقراطي والمشاركة السياسية وينتج عنه أيضا انقسام المجتمع وظهور الفوضوية لاختلاف الرؤى تجاه هذه الظاهرة التي يرى البعض انه عمل مشروع والأمل الوحيد للتحرر والإنعتاق وتقرير المصير وهذا ما يؤدي إلى الخلط بين المقاومة والإرهاب .. رغم أن الفرق واضح بين هذين الوصفين فالمقاومة عمل مشروع للدفاع عن النفس والإرهاب عمل إجرامي غير مشروع .. ويرى باصالح أن الحديث عن التأثيرات الاجتماعية لظاهرة الإرهاب يجعلنا نتوقف لاستيعاب هذه الظاهرة المعقدة في شبكة واسعة من الأسباب التي تنبع من ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية قائمة في هذه المجتمعات وجملة هذه الأسباب تلقي بنفسها على التأثير سلبا في الحياة الاجتماعية ومن أبرزها ازدياد البطالة مما يؤدي إلى خلق حالة من الاضطرابات النفسية والتوتر الانفعالي وفقدان الشعور بالأمان .وكذا ضعف السلم الاجتماعي والتعبة الدينية التي ترتكز على التعصب الديني والفكري .

أما الأسباب والدوافع للإرهاب فقد تختلف من زمان إلى آخر ؛وبحسب علماء الاجتماع والسياسة فإن التعصب لأي شيء هو السبب الرئيسي وراء العنف والإرهاب كالتعصب لفكرة أو مذهب أو عرق أو مكان ..وعدم التسامح ؛والتعصب لتلك الأفكار يشكل بطبيعة الحال خطرا كبيرا لأنه يولد لدى هذه الفئة أو تلك الحقد وعدم القبول بالآخر .. وتكون النتيجة حتمية مصبها الصراع والاقتتال والعنف .

والإرهاب قد تخطى كل المحاولات التي قام بها العالم لأجل كبحه والسيطرة عليه خصوصا في العشر السنوات الماضية ؛فلم يصلوا إلى اليوم إلى تعريف أو اسم له ؛فالعرب عرفه في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998م والمكونة من 51 مادة حيث نصت المادة الثانية من الاتفاقية أن الإرهاب (كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيّن كان بواعثه أو أغراضه يقع لتنفيذ مشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر وإلحاق الضرر بالبنية التحتية أو احد المرافق أو الأملاك الخاصة أو العامة أو احتلالها والاستيلاء عليها أو تعريض احد الموارد الوطنية للخطر .

هذا تعريف العرب أما الغرب فقد حاول الوصول إلى تعريف للإرهاب ولكن بطريقته بحسب بعض المختصين بالإرهاب ؛ حيث أكدوا أن الغرب حاول تعريف الإرهاب بالطريقة التي يمكن من خلالها الاستفادة من هذا المرض العصري ؛انظروا صيغة التعريف الغربي بعد أن جمع كل المحددات والمحاذير التي صاغها في الاتفاقيات والقوانين الأممية وأقصد منظمة الأمم المتحدة .. ففي مؤتمر للأمم المتحدة حول جريمة الإرهاب خلص المؤتمرون لأكثر من 155 دولة إلى صيغة لتعريف الإرهاب على انه (القيام بأفعال عنف أو تنظيمها أو الإشراف عليها أو الأمر بها أو التستر عليها أو تمويلها أو تشجيعها أو التغاضي عنها عندما تكون هذه الأفعال موجهة ضد دولة أو استهداف الأشخاص أو التجمعات وتكون ذات طبيعة كافية بإشاعة جو من الإرهاب أو الخوف أو عدم الأمان في نفوس الناس بمختلف شرائهم أو أغراض ذات طبيعة سياسية أو فلسفية أو عنصرية أو أثنية أو طبيعة أخرى).

إذاً يبقى الإرهاب ذلك الاسم الفضفاض المخيف والمرعب لكل دول العالم بحاجة إلى مواجهة حقيقية من كل الشعوب والدول وبالذات تلك التي تعاني منه.. على أن تبدأ مواجهته في تجفيف منابعه التي تدعم التطرف والتعصب وتزرع النعرات الطائفية والمذهبية, وكذا مكافحة الفقر ونشر الوعي والتوعية حول مخاطر كل تلك المسببات التي تصنع وتنتج لنا هذه الظاهرة الخبيثة.

نزوح أكثر من (24.500) مواطن من مناطق عمليات الجيش مع القاعدة

مقتل 15 سعودياً من بين مقاتلي القاعدة الأجانب

صـ11

معاناتنا؟!

رة تأصيل وتعميق قيم الانتماء لدى جات الأساسية للنمو النفسي والنمو لوطن وحب الوطن والدفاع عنه من لحب يتفرع من قيم الانتماء للأسرة في الكيان المجتمعي وفي حالة وجود الاهتمام يندفع الأبناء إلى الانتماء خلالها إشباع شعورهم بالانتماء ق والانسجام عند التعامل .

عزل الشاب عن أسرته أو ابتعد عنها ك الجماعات البديلة التي يجد فيها تلك الجماعات الإرهابية بتعويضه إقناعه بفكر ومعايير الجماعة والتي ه وتدفعه لممارسة العنف وهناك ملتها الأسرة أو لم يدرك الوالدان والقدرة على الاستماع واحترام آراء ممارسة حرية الرأي وغيرها من حياة الأبناء وتحصينها من الأفكار لأسرية الراشدة والقائمة على تعاليم صن الأول لحياة الأبناء وهي كذلك

جاح الأسرة بتحصين أفرادها من قيم التعاون والمحبة واحترام حقوق حت التربية الأسرية ووسائلها في لأبنائها وبالتالي ساهمت في تحصين رهاب مؤكدا أن استراتيجية تنظيم داد للأيديولوجيا التي وضعها قادة واهري والذي يعتبر هو رائد نظرية ية, وتجلى ذلك عبر كتاباته التي تل المدنيين في سياق الصراع فيما حسب أدبيات التنظيم وكذلك المنظر ز المعروف بعبد القادر بن عبدالعزيز لف كتابا مهما تحت عنوان (العمدة

ناها تنظيم القاعدة مع حرصه على بعض علماء السنة وتفصيل بعض ه فيما يتعلق بتكفير حكام المسلمين القريب) حيث يقول: ويجب البدء ه تعالى ((يأيها الذين آمنوا قاتلوا) قال ابن قدامة : ويقاتل كل قوم من ي هذا قوله تعالى ((يأيها الذين آمنوا الكفار)) ولأن الأقرب أكثر ضررا وفي ل له وعمن وراءه والاشتغال بالبعيد صة في المسلمين لاشتغالهم عنه.

ي الخبير في شؤون الجماعات ن الشباب في تنظيم القاعدة يمثل يجعلهم خزاناً بشرياً هائلاً لصالح ذ ما يملى عليهم لمقاتلة من يعتبرهم ين وأعداء الله ورغم أن ز على الجانب الميداني القتالي إلا أن طة الثقل في التنظيم هؤلاء الشباب طاب التعبوي الحماسي الديني غير معتدلة كما أن الإحباطات المتراكمة روف الاجتماعية القاسية والتدهور ق بيئة مواتية لجذب كثير من طبقة

ني الخزان - وهو من المحامين الذين يا الإرهاب - أن الكثيرين من عناصر بناء نفسي جامد بل وسلبي لا أمل ع الآخر والتحاور معه, بل لديهم ن تتزحزح وهذا باعتقادي يعود إلى غير الآمن وعدم مناقشتها ونقدها. ة وخاصة الأسرة اليمنية تعاني من سهل عمل الجماعات المتطرفة في عهم بعناية الدين خاصة والقاعدة ن أسر تعاني من تفكك أسري ولا بد هذا الجانب حتى لا تصطدم عندما تتبع هذا التنظيم الإرهابي.

رغم الشائعات المجحفة وفتور علاقة الشرطة بالمواطن..

الأجهزة الأمنية تظل العيون الساهرة لأمن الوطن والمواطن

● الكثير من الشائعات المجحفة التي تلصق على هذا وذاك .. تكون في العادة خطيرة إلى حد كبير .. وبالذات عندما تكون على رجال الشرطة والأمن ..وكثيرة أيضاً هي الأحاديث التي يرددها الشارع اليمني عن مساهمة ومشاركة رجال الأمن في انحراف بعض الشباب من خلال بعض المعاملات التي يلاقيها هؤلاء مما يؤدي إلى انحرافهم وانخراطهم في الإرهاب .. هذاالغط الذي يتردد جعلنا نخصص هذا الاستطلاع للوقوف أمامها وكانت الحصيلة التالية :

قضايا وناس /خاص

في البداية تحدث لنا الخبير والباحث في جانب الأمن والجيش الدكتور أمين الحذيفي عن القضية بقوله: «هناك عوامل عديدة ساعدت وساهمت في اتساع الهوة بين رجال الشرطة ببعضهم من جهة وبينهم وبين المجتمع من جهة أخرى.. وهناك عوامل خاصة بجهاز الشرطة منها ضعف الكادر الشرطي وإهمال الجهاز الشرطي من قبل القيادات العليا يأتي ربما بسبب الأوضاع التي يمر بها البلد بشكل عام مما يجعل رجل الأمن يعمل تحت شعار «تصرف» وهذا يعتبر مصطلحاً شائعاً في أوساط المؤسستين الأمنية والعسكرية والذي يخلف - هذا الشعار- تصرفات سلبية..وهناك عوامل خارجة عن إرادة الشرطة».

ولفت الدكتور الحذيفي إلى أن عدم احترام ومراعاة القضاء لرجال الأمن الذين يرتكبون جرائم قتل أثناء قيامهم بواجبهم فيحكم عليهم بالقتل, بينما الإرهابيون يحكم عليهم بالسجن ولمدة قصيرة وخفيفة ,جداً مما يرسم ذلك صورة سيئة عن رجال الأمن والشرطة من قبل المجتمع.. منوهاً بأن ما يمارسه بعض رجال الأمن والشرطة من أعمال وأفعال خاطئة وتصرفات شخصية في حق البعض ممن يحتجز لديهم, وهي نادرة إلا أنها تهيئ لبيئة حاضنة لكل من تسول له نفسه تجنيد عناصر من أهل المظلوميات في صفوف تنظيمات تخريبية متطرفة.

وأرجع الدكتور الحذيفي أسباب بعض تلك الممارسات المنافية أصلاً للقانون مع السجناء إلى الجهل وضعف الوازع الديني وعدم تفعيل الرقابة الشرطوية والقضائية بشكل سليم وكذا ضعف الحالة المعيشية لرجال الأمن.. وأيضاً غياب قيادات أمن قدوة..بالإضافة إلى عدم حصول رجل الأمن على حقوقه مما يسقطه في فخ التأويل.

وشدد الدكتور الحذيفي على ضرورة تحسين الوضع المعيشي لرجال الأمن والشرطة وتأهيل المعنيين بالتحري وجمع الاستدلالات مع المضبوطين لدى أقسام الشرطة والسجون التابعة لوزارة الداخلية مما يؤهلهم للتعامل السليم واستخدام الطرق والأساليب المثلى مع أي مواطن يحتجز بغض النظر عن الجرم الذي ارتكبه كون ذلك أهم وأبرز الحلول التي قد تردم الاختلال الموجود في ثقة المجتمع برجال الأمن والشرطة, ويقلل مثل هذه الشائعات التي تلصق برجال الأمن, بحسب الدكتور أمين, والذي أشار إلى أن تحقيق ذلك يتطلب إلى توعية دينية وقانونية وفي مجال علم النفس والتربية والعلوم السياسية, بحيث يجد نزيل السجن نفسه أمام مصلح اجتماعي وطبيب نفسي ورجل متدين وشخصية مقنعة أكثر من شخصية قائدة أو الرجل الذي جنده.

وأكد الخبير الأمني الدكتور أمين الحذيفي على أهمية تفعيل التفتيش القضائي الشرطوي من قبل وزارة الداخلية على منتسبيها, بالإضافة إلى الرقابة والتفتيش على السجون بشكل عام لما يساهم في تحسين أداء رجال الأمن والشرطة.. مناشداً قيادة الأمن والشرطة بوزارة الداخلية إلى أن يكونوا قدوة لأفرادهم وكذا المجتمع بمساعدة ومساندة رجال الأمن وذلك بعدم قبول أو دفع الرشوات.

صحيح أن هناك تجاوزات وتعسفات يمارسها رجال الأمن والشرطة في حق المواطن..لكننا لا نستطيع تأكيدها إلا من قبل الجهات المختصة وذات العلاقة بوزارة الداخلية ممثلة بجهاز المفتش العام التي تم استحداثه في الهيكلة التي تمت على وزارة الداخلية مؤخراً.

المفتش العام بوزارة الداخلية اللواء عبده ثابت محمد يؤكد على أن جهاز المفتش العام استقبل خلال الستة أو السبعة الأشهر الماضية ما يقارب 520 شكوى وتظلماً من المواطنين برجال الأمن وكذا من رجال الشرطة الذي حصل في حقهم تجاوزات وإقصاءات.. مشيراً إلى أن جهاز المفتش العام قام بالتحري من صحة الشكاوى واتخذ فيما تأكد من دقتها وصحة ما ورد فيها الإجراءات القانونية إذ تم إحالة بعضها إلى النيابات المختصة وبعضها للمجلس التأديبي الأعلى بوزارة الداخلية.

وأشار المفتش العام إلى أنه كان هناك برامج تأهيلية وتدريبية للعاملين في أقسام الشرطة لكنها كانت غير مهنية..منوهاً بأنهم أعدوا لهذا العام 2014م خطة لإعادة وتأهيل العاملين في أقسام وإدارة الأمن والشرطة وكذا برنامج حصر وتقييم للعاملين في الميدان من منتسبي جهاز الشرطة وستتم إحالة من استكمل سنوات خدمته إلى التقاعد, بالإضافة إلى أهمية وضع كل شخص في مكانه المناسب وكذا تأهيل وتدريب العاملين كل في مجاله وتخصصه وبطبيعة العمل الذي يقوم به.

مدير عام التخطيط والتنظيم بوزارة الداخلية العميد الدكتور عبدالمنعم الشيباني تحدث حول أقسام الشرطة بالقول : «الدراسات التي أعدها المركز اليمني لقياس الرأي بينت لنا الكثير في جانب العلاقة بين المجتمع والشرطة منها عدم رضى المواطنين بالخدمات التي تقدمها الشرطة..إذا إن الدراسات توصلت إلى أن 36% من المواطنين راضون عن رجال الشرطة وما يقدمونه من خدمات و64% غير راضين».

وأرجع أسباب انعدام الثقة إلى أن هناك «ثقافة سائدة مسبقاً لدى المواطنين بأن الشرطة جهاز قمعي وكذا الرشوة والوساطة والمحسوبية.. ونحن ندرك ذلك الأمر حتى جعلنا من الأسس الرئيسة في إعادة هيكلة وزارة الداخلية إنشاء جهاز المفتش العام الذي يعول عليه كثيراً في تحسين العلاقة بين المواطنين وأجهزة الشرطة, كون ما سيمنح المفتش العام من اختصاصات في إعادة تقييم وتحسين أداء الشرطة ستحسن العلاقة بين المجتمع ورجال الشرطة وتحسين خدمات الشرطة أيضاً».

في السياق ذاته يختلف الخبير والباحث في الجانب العسكري والأمني العميد محسن خصروف مع من يقول أن بعض الممارسات الخاطئة التي تبدر من بعض رجال الأمن وأقسام الشرطة مع المواطنين يدفع بالبعض إلى الانحراف والانضمام إلى صفوف التنظيمات الإرهابية المتطرفة والمتشددة التي تسعى إلى تدمير الوطن ونهب ممتلكاته والرجوع به إلى الماضي وإعاقته عن المضي نحو غد أجمل وأفضل مليء بالأمن والاستقرار..إذ قال العميد خصروف : «لا يعقل ولا يصح أن نقول أن مجرد تعامل سيئ من شخص في أجهزة الأمن تعرض له مواطن سيدفع به إلى الانضمام مع تنظيم القاعدة باعتبار التنظيم الإرهابي له خلفية اجتماعية سياسية اقتصادية تربوية وأيديولوجية وتنشئة خاطئة..ولو صدق هذا الأمر لوجدنا أن الشعب اليمني كله تنظيم قاعدة لسوء وكثرة ما يواجه ويعاني من تعامل رجال الأمن والشرطة معه».

وفي كل الأحوال يتفق الجميع على أن بعض رجال الشرطة والأمن يمارسون تجاوزات للقانون في حق المواطن..مما يتطلب ذلك من وزارة الداخلية والحكومة عامة لفتة حقيقية وواقعية وفعلية على أرض الواقع لحل هذه المعضلة عبر عقد الدورات التدريبية والتأهيلية سواء كانت العلمية أو الدينية الوسيطة المعتدلة وكذا رفع أجورهم المادية حتى تقضي على الظروف والمعاناة الاقتصادية التي يمرون بها.